حيا ليقتل ثم يصلب وعن ابي يوسف انه يترك ولو
كان في القطاع امراة على خشبة كذلك حتى يتقطع
فيسقط والاصح انه يترك مصلوبا ثلاثة ايام ثم
يخلى بينه وبين اهله ليتزلوه ويدفنوه واذا قتل قاطع
الطريق لم يضمن ما اخذ كما في الصغرى ان هلك
او استهلك ويرد ان كان عنده وغير المباشر في المباشر
حتى لو باشر القتل احدهم حد الجميع وعند الشافعي لا يجب
الا على المباشر والمعين في الحجر كالسيف حتى لو قتل قاطع
الطريق بالعصا في الحجر فكانه قتل بالسيف فيجري الحد
عليه بخلاف القصاص وان اخذ قاطع الطريق مالا
وجرح المارة قطع يده ورجله من خلاف وبطل الجرح
فلم يوخذ بالجرح وان جرح فقط اي لم ياخذ مالا ولم يقتل
احدا او قتل فقط عن قطع الطريق واضلعوا في
التوبة قيل هو ترك قطع الطريق وقيل هو الترك ورد
المال الى المالك او كان بعض القطاع غير مكلف كان يكون بعض
القطاع ذا رحم محرم من المقطوع عليه او قطع بعض
القافلة على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا
بمصر او بين مصرين لم يجب في الصور المذكورة قطاع الطريق
فيما اذا قتل عمدا بحديدة او عفي ولي المقتول قوله غير
مكلف اي ان كان من القطاع صبي او مجنون سقط
الحد عن الكل مطلقا سواء باشر غير المكلف الاخذ والقتل
او لا عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ان باشر
الصبي والمجنون الاخذ والقتل فلا حد على الباقين وان
باشر القتل احد الباقين وعلى هذا السرقة الصغرى
ان قتل الصبي والمجنون اخراج المتاع سقط عنهم وان

ولي

ولي سواها قطعوا الا الصبي والمجنون قوله ذا رحم محرم
اي اذا كان بعض القطاع ذا رحم محرم من المقطوع عليه
سيسقط عن الباقين مطلقا وقال ابو بكر الرازي المسئلة
محمولة على ما اذا كان المال مشتركا بين المقطوع عليهم
وفي قطاع الطريق ذو رحم محرم من احدهم واما اذا لم يكن
المال مشتركا بينهم فان لم ياخذوا المال الا من ذي رحم
محرم فكذلك وان اخذوا منه ومن غيره يحدون
والصحيح ما ذكره انه يجري على اطلاقه وانهم لا
يحدون بكل حال قوله او قطع الطريق ليلا او نهارا
بمصر اي اذا قطع الطريق في المصر او بين مصرين
او قريتين يلزمه ليلا او نهارا لم يلزمه حد قطاع الطريق
مطلقا استحسانا واخذ برد المال وادب وحبس
والامر في قتل من قتل منهم وجرح الى الولي وعن ابي
يوسف وهو قوله الشافعي يلزمه حد قطاع الطريق
قياسا وعنده انه في المصر وفيما بين القرى ان قطعوا
بالسلاح حدوا وان قطعوا بحجر او خشب نهارا
لا وان كان ليلا حدوا ومن خلق اي عمر خلقه في
المصر غير مزح واحدا اي مرارا قتل القاتل به سياسة
وانما قيد بقوله غير مزح لانه لو خنق رجلا مرة واحدة
حتى قتله فالدية على عاقلته عندهما خلافا عند ابي حنيفة واما عندهما
الواجب هو القصاص ولما كان القصد من الحدود زاجرا
العالم عن المعاصي ومن ايجابها زاجرا عن راس المعاصي
اورد الستر عقيب الحدود كتاب
الستر هي جمع ستيرة وهي طريقة النبي صلى الله عليه
وسلم في مغازيه الحلقة من الستر كالجلسة والركبة
هي الحالة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)